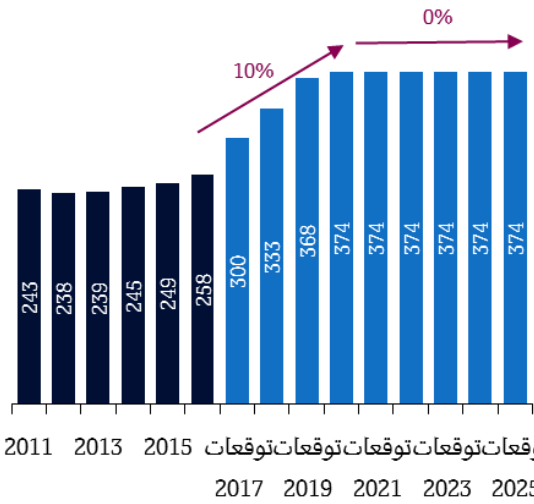


استئناف قطر لتطوير الغاز ينسجم مع حركة سوق الغاز الطبيعي المسال العالمي

وبالنظر إلى تراجع الأسعار مؤخراً، فإن معظم هذه المشاريع لم تتمكن من إحراز تقدم. لكن، شهدت الأشهر القليلة الماضية تحولاً في الأسعار الفورية للغاز الطبيعي المسال والتي ارتفعت من 4.1 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في شهر مايو إلى 10.0 دولار أمريكي في فبراير وإذا استمر ارتفاع الأسعار بهذه الوتيرة، فمن شأن ذلك زيادة الاحتمال بوصول المنتجين لاتفاقيات لإبرام عقود بيع طويلة الأمد بأسعار تزيد عن مستوى الأسعار التعاقدية للمشاريع الجديدة. وهو ما يؤدي إلى مخاطر احتمال البدئ في تنفيذ بعض المشاريع المقترحة.

المعرض العالمي من الغاز الطبيعي المسال*

(مليون طن في السنة)



* بافتراض استكمال المشاريع قيد الإنشاء وعدم البدء في مشاريع جديدة المصادرن: الاتحاد الدولي للغاز وBP وتوقعات قسم الاقتصاد في QNB

وعليه، فإن الوقت قد بات مناسباً لعودة قطر إلى السوق مرة أخرى لتثبيت أي استثمارات جديدة في أماكن أخرى نظراً للمزايا النسبية التي تتمتع بها. أولاً، تمتلك قطر مسبقاً البنية التحتية والمرافق الخاصة بإنتاج الغاز الطبيعي المسال ويمكن لذلك أن يساعدها على خفض تكاليف الإنتاج. وتقدر التكلفة الإجمالية للإنتاج الجديد بنحو 2-5 دولار لكل وحدة حرارية بريطانية، وذلك أقل من المستوى الذي يمكن أن تحقق فيه المشاريع الجديدة المرتقبة جدوى اقتصادية. ويمكن لقطر أن تزيد إنتاج الغاز الطبيعي المسال ببساطة من خلال "إزالة اختناقات" (ترقية) المنشآت القائمة، وهو ما قد يُبقي التكلفة عند أدنى

في مطلع أبريل، قررت قطر معاودة تطوير حقل الشمال الذي يعدّ أكبر حقل للغاز غير المصاحب في العالم. وقد ظل الإيقاف الاختياري لتطوير هذا الحقل معمولاً به منذ عام 2005، وسيترتب على هذه الخطوة إفساح المجال لزيادة إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال. ومن شأن التطوير الجديد في حقل الشمال أن ينتج 15.2 مليون طن سنوياً خلال 5-7 سنوات، أي بزيادة قدرها 10% من إجمالي مستويات إنتاج الغاز الحالية. وقد يكون السبب وراء معاودة أعمال التطوير هو الديناميات التي يقدر لها أن تحرك السوق العالمي للغاز الطبيعي المسال خلال العقد المقبل. ومن المتوقع أن تحدث موجة من الإمدادات الجديدة من الغاز الطبيعي المسال حتى عام 2020 ثم أن تتراجع بعد ذلك. ومن شأن عودة أكبر منتج للغاز الطبيعي المسال في العالم للسوق مجدداً أن تحد من الاستثمارات المحتملة من مصادر أخرى، وهو ما سيشجع لقطر زيادة تنافسيتها في الحصول على حصة سوقية خلال عقد العشرينيات التالي.

وعلى ذلك فإن من المقدر أن تشهد الأسواق العالمية للغاز الطبيعي المسال فائضاً في الإمدادات حتى عام 2020، ثم سيتحول الوضع فيما بعد ذلك إلى شح في العرض. كما أن من المتوقع أن تصل الإمدادات الجديدة من الغاز الطبيعي المسال حتى عام 2020 بشكل رئيسي من الولايات المتحدة وأستراليا، وهو ما سيضيف للإنتاج العالمي نحو 10% سنوياً خلال هذه الفترة وأن يتفوق بذلك على نمو الطلب الذي يتوقع له أن يكون بحدود 6% سنوياً وفقاً للنمو التاريخي للطلب خلال السنوات الأخيرة. ولكن من المتوقع أن يتقلص السوق فيما بعد عام 2020 مع بقاء الإمداد ثابتاً إلى حد كبير، حيث لم تنشأ سوى عدد محدود من المشاريع الجديدة للغاز الطبيعي المسال (يستغرق المشروع الجديد ما بين 5 إلى 7 سنوات للاكتمال) منذ الانخفاض الحاد في أسعار النفط في عام 2014.

لكن، هناك عدد كبير من المشاريع المحتملة بانتظار الوقت المناسب والتي من شأنها زيادة المعرض في حال تعافت الأسعار. ويقدر الاتحاد الدولي للغاز وهو منظمة دولية تهدف لدعم قطاع الغاز أن المشاريع المقترحة في الوقت الحاضر بلغت 879 مليون طن، أي 3.4 مرات أكبر من حجم السوق حالياً.

الوقف سيظل سارياً إلى أجل غير مسمى. ويمكن لقرار استئناف أعمال التطوير أن يعزز وضع قطر كأكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم. كما أنه سيساعد في زيادة النمو والدخل القومي عندما يبدأ الإنتاج فعلياً، والذي يُرجح أن يأتي بعد استضافة كأس العالم 2022 مباشرة.

مستوى ممكن. ثانياً، بوصفها أكبر منتج للغاز في العالم، فإن قطر تتمتع بالفعل بسمعة طيبة فيما يتعلق بالموثوقية والعلاقات المطلوبة للتوصل لاتفاقات توريد طويلة الأمد مع المستوردين.

وقد شكل قرار قطر بالعودة إلى تطوير حقل الشمال مفاجأة للأسواق. فبعد مضي 12 عاماً دون معرفة الموعد المحتمل لاستئناف أعمال التطوير، كان قد بدأ للعديد من المراقبين أن

فريق QNB الاقتصادي

عبد الرحمن الجهني محلل هاتف: 4453-4436 (+974)	نانسي فهم اقتصادية هاتف: 4453-4648 (+974)	علي جعفري اقتصادي هاتف: 4453-4423 (+974)	دوري فايف* كبير اقتصاديين هاتف: 4453-4643 (+974)	زياد داود رئيس قسم الاقتصاد هاتف: 4453-4642 (+974) *المؤلف المراسل
--	--	---	---	--

"إخلاء مسؤولية وإقرار حقوق الملكية الفكرية: لا تتحمل مجموعة QNB أية مسؤولية عن أي خسائر مباشرة أو غير مباشرة قد تنتج عن استخدام هذا التقرير إن الآراء الواردة في التقرير تعبر عن رأي المحلل أو المؤلف فقط، ما لم يُصرح بخلاف ذلك. يجب أن يتم اتخاذ أي قرار استثماري اعتماداً على الظروف الخاصة بالمستثمر، وأن يكون مبنياً على أساس مشورة استثمارية يتم الحصول عليها من مصادرها المختصة. إن هذا التقرير يتم توزيعه مجاناً، ولا يجوز إعادة نشره بالكامل أو جزئياً دون إذن من مجموعة QNB."